إدارة
التواصل

# صنــدوق النقــد الدولــي

بيان صحفي رقم 13/391
للنشر الفوري
5 أكتوبر 2013

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

**السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق، تسلط الضوء على قوة أداء الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي وتشجع مزيدا من الإصلاحات**

أصدرت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، البيان التالي اليوم في ختام اجتماع عقدته في الرياض بالمملكة العربية السعودية مع أصحاب المعالي والسعادة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي الست: [1]

"أود التعبير عن امتناني لهذه الفرصة التي ألتقيت فيها مع أصحاب المعالي والسعادة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي. ففي الوقت الراهن الذي لا يزال فيه الاقتصاد العالمي يسعى جاهدا لتحقيق تعافٍ ملموس من الأزمة العالمية، ثبتت فعالية المنظمات على غرار مجلس التعاون الخليجي التي تجمع البلدان تحت مظلتها بروح يسودها التعاون وتتوصل إلى حلول للمشكلات المشتركة، والحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى.

"ولا تزال مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي بالغة الأهمية في الاقتصاد العالمي والإقليمي. فهي ركائز للاستقرار في سوق النفط العالمية بينما تخيم أجواء عدم اليقين في أماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدفقات الخارجة من تحويلات العاملين المغتربين في المنطقة والمساعدة السخية من دول المجلس تمثل مصادر دخل مهمة لبلدان أخرى.

"ورغم استمرار التحديات المحيطة بآفاق المستقبل لعدد كبير من البلدان في العالم العربي، يستمر الأداء الجيد لاقتصادات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يبلغ النمو 3.7% هذا العام، وهو أقل من متوسط النمو الذي سجل معدلا قويا بشكل استثنائي بلغ 6.7% في الفترة 2010–2012، لكنه إيجابي بالمعايير العالمية. ومن المتوقع أن ينتعش النمو مسجلا 4.1% في عام 2014 مع زيادة إنتاج النفط والمنافع التي يحققها القطاع غير النفطي من مشروعات البنية التحتية الكبيرة الجاري تنفيذها.

"ونظرا للهوامش الوقائية الكبيرة التي تكونت في السنوات الأخيرة، أصبحت سياسة المالية العامة في وضع يمكنها من مواجهة

[1] يتألف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وقطر، والكويت.

التحديات التي قد تنشأ عن استمرار البيئة العالمية المشوبة بعدم اليقين. وينبغي ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، وهو ما بدأ بالفعل في معظم البلدان هذا العام. ومن الملائم مواصلة هذا المسار في العام القادم، رغم توافر مساحة تتيح لسياسة المالية العامة مواجهة الصدمات الخارجية. ويمكن استخدام سياسات السلامة الاحترازية الكلية للحيلولة دون أي تراكم ممكن للمخاطر في النظام المالي.

"ومن أهم التحديات الراهنة خلق فرص العمل الكافية للشباب وللأعداد المتزايدة من السكان الذين يبلغون سن العمل في المنطقة. وقد نجح مجلس التعاون لدول الخليج العربية في خلق فرص العمل، لكن إجراء إصلاحات إضافية يمكن أن يساعد على احتواء زيادة الوظائف في القطاع العام، بُغية تعديل التوقعات وإعادة مواءمة الحوافز وتعزيز محصلة التعليم لإيجاد قوة عاملة عالية المهارات. وفي نفس الوقت من الأهمية بمكان أيضا أن يتم النظر في السبل الكفيلة بزيادة فرص العمل المتاحة للمرأة.

"وختاما، أتوجه بالشكر لمعالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، وزير مالية البحرين، لتوليه رئاسة هذا الاجتماع، ومعالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على استضافة هذا الاجتماع."